

إحالة خلية «إرهابية» كانت تخطط لتفجيرات واغتيالات إلى القضاء

بيروت: أعلن الجيش اللبناني أمس إحالة خلية «إرهابية» تضم 11 شخصا على خلفية اتهامات بالتخطيط لتنفيذ تفجيرات في ضواحي مدينة بيروت واغتيال مدنيين وضباط في الجيش. وقال الجيش في بيان أن الخلية أوقفت في مدينة (طرابلس) شمالا وهي مرتبطة بالقيادة في جبهة فتح الشام (جبهة النصرة سابقا) «الارهابي الفار إلى مخيم (عين الحلوة) للاجئين الفلسطينيين شادي المولوي». وذكر البيان أن الجيش وبناء على اعترافات أفراد الخلية ضبط كمية كبيرة من المتفجرات وحرزها ناسفا واجهزة تفجير عن بعد واسلحة مع ذخائرها.

إلى كل اللبناني عائلتك للحياة ومحبي للأمل
تعبيركم الأرائي واليخار لتصاكم بالفالي لبنان
لتتابعوا أخباره، وتناقشوا معا أهم القضايا
في وطنكم الثاني الكويت

lebbnews@alanba.com.kw

أخبار لبنانية

الهجوم الإرهابي في إسطنبول يُخيم على اجتماع مجلس الوزراء اليوم عون يشغل مقعد لبنان في القمة العربية المقبلة 6 وزراء في الوفد الرئاسي إلى الرياض الإثنين



رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري خلال استقباله في مطار بيروت الجرحى وجثامين الضحايا الذين سقطوا جراء الاعتداء الإرهابي في إسطنبول (محمود الطويل)

بيروت - عمر حبيب

يضع الرئيس ميشال عون مجلس الوزراء الذي سينعقد في عبيدا اليوم في تفاصيل زيارته إلى المملكة العربية السعودية صباح الإثنين المقبل يرافقه وفد وزاري يمثل مختلف الكتل النيابية يتألف من مروان حمادة ونهاد الأشنوق وعلي حسن خليل وجبران باسيل وملحم رياشي ورائد خوري.

وكما هو معروف زيارة المملكة تستغرق يومين، الإثنين والثلاثاء 8 و9 الجاري، ينتقل بعدها الرئيس والوفد المرافق إلى قطر وربما تشملت القاهرة كما رددت بعض الاوساط من خارج الدائرة الرسمية.

عون تلقى أمس دعوة الملك عبدالله الثاني لحضور القمة العربية في عمان خلال مارس المقبل نقلها اليه ناصر بن جودة مؤفدا من ملك الأردن.

بن جودة التقى الرئيس سعد الحريري في السراي الحكومي، واستقبل الحريري السفير التركي في بيروت حيث قدم تعازيه للشعب اللبناني بضحاحيا الارهاب في اسطنبول، مؤكدا وقوف تركيا الى جانب لبنان.

وستظل مأساة الضحايا اللبنانيين في الجوم على ملهى «رينا» في اسطنبول الجلسة الاولى لمجلس الوزراء اللبناني بعد نيل الحكومة الثقة والتي ستعقد في القصر الجمهوري قبل ظهر اليوم.

وستستهل الجلسة برثاء الرئيسين ميشال عون وسعد الحريري والوزراء المعينين، إضافة الى التنويه بحسن تعاطي المسؤولين وكل المؤسسات الرسمية مع

حالة نادرة من

التضامن اللبناني

مع المأساة خرقها

أحد المغردين الذي

انتهى موقوفا



الحادث، وسرعة التجاوب مع مقتضيات الوضع، وهو ما اشاد به رئيس حزب القوات اللبنانية د.سمير جعجع أمس. وكان الرئيس سعد الحريري اصدر مذكرة بإعلان الحداد لساعة واحدة، من الخاتمة الى الثالثة من بعد ظهر أمس، حدادا على الضحايا الثلاثة الذين عادت جثامهم مجللة بالعلم اللبناني معهم الرحي الخمسة مع ذويهم على متن طائرة تابعة للطيران الشرق الاوسط اللبنانية وضعت بتصرفهم، اما المصابة بشرى اسطفان الدويهي فقد استقيقت في احد مستشفيات اسطنبول بسبب دقة وعصها على ان تنقل الى لبنان اليوم او غدا

في ضوء حالتها الصحية، كما اعلن اللواء محمد خير الامين العام لهيئة الاغاثة العليا الذي رافق الجثامين والمصابين. الجثامين الثلاثة سلمت لذويهم، وقد جرى تشييع الارباب ليس له دين، وهو يشيع مسلم في بلدته البيرة (الشوف) بعد الظهر.

وكان الرئيس سعد الحريري شارك في استقبال المصابين والجثامين، وتفقد الجرحى داخل الطائرة قبل نقلهم الى المستشفيات، وقال لوسائل الاعلام: انا هنا الآن ممثلا للرئيسين ميشال عون ونبيه بري ايضا، لقد ارادني الرئيس عون ان اكون هنا وكذلك الرئيس بري لأعزي ذوي الضحايا، واتفقد

تساؤلات وتخمينات أول العام عن تغييرات في مواقع وعلاقات

ما هي النظرة الخليجية الى العهد الجديد؟

أكدت مصادر رسمية أنه جرى تثبيت مواعيد زيارات لبعض الدول العربية، وسيزور السعودية في 9 يناير الجاري لمدة يومين وفي 11 منه ينتقل إلى قطر في زيارة رسمية أيضاً ومنها إلى القاهرة لإجراء محادثات رسمية رئاسية. الرئيس سعد الحريري ينتظر بفارغ الصبر زيارة الرئيس عون إلى السعودية مرافقا له في زيارة رسمية أيضاً جديدة في العلاقات التي تعود إلى سابق عهدها بدءا من عودة السياح الخليجيين. السعوديون بشكل خاص والخليجيين بشكل عام متراحون للعهد الجديد ومناخاته الوفاقية.. ولخاتمة عون الحريري في الحكم.. وفي هذا المجال تروي مصادر مطلعة أنه عندما قدم سفير دولة خليجية أوراق اعتماده للرئيس عون قرر الخروج عن البروتوكول وطلب لقاء منفردا بحضور الوزير جبران باسيل، وفي خلاله أبلغ السفير الخليجي الرئيس عون دعم

تسأل مصادر نيابية عما إذا كان انتخاب العماد ميشال عون رئيسا للجمهورية سيفتح الباب على مصراعيه أمام البحث في قانون انتخاب جديد، ليس لأنه أبدي في خطاب القسم رغبة في إقراره فحسب، وإنما للخروج من المأزق الطائفي الذي يتخبط فيه البلد في ظل مطالبة أغلبية الكتل النيابية بإيجاد قانون انتخاب بديل من «الستين». وترتقب الكتل النيابية في البرلمان اللبناني القرار الذي سيأخذه رئيس المجلس النيابي نبيه بري لإعادة تحريك الجهود الرامية إلى وضع قانون انتخاب جديد على انقاض القانون الناقد حاليا، قانون الستين، والذي ترى أغلبيتها ضمنا بأن مصلحتها في الإبقاء عليه، رغم إمعانها ظاهرا في لعنه بذريعة أنه لا يؤمن صحة التمثيل ويبقى على التمثيل الطائفي والمذهبي، وحيث أن معظم الكتل النيابية تسعى تحت عنوان تأمين صحة التمثيل وإقرار قانون انتخاب جديد يقوم على إصلاح النظام السياسي، إلى إقرار قانون يأتي على قياسها ويحجب عن خصوصها في البرلمان المقاعد النيابية التي يشغلونها حاليا. وحده وليد جنبلاط صريح في الإعلان بأن قانون الستين يبقى الأفضل مادام أن هناك صعوبة في التوصل إلى صيغة مرضية لقانون انتخاب جديد، ويعتبر أن من غير الجائز الهروب إلى الأمام بحثا عن شعارات انتخابية يراء منها الزيادة الشعبية، معتبرا أن طرح قانون انتخاب جديد ليس وقته الآن، ويسأل كيف يمكن تحقيق التساكنة؟ وهل لتلقي مع الإبقاء على النظام المذهبي مادام كل طرف يناهز لتحسين شروطه وزيادة حجم تمثيله في البرلمان؟ ويبدو أن هناك صعوبة في إقرار قانون جديد يجمع بين النسبي والأكثري ضمن المهلة الزمنية الفاصلة عن موعد إجراء الانتخابات، وبالتالي يبقى القديم على قدمه إلا إذا تم التوافق على القانون البديل الذي يجب أن يلاحق بدء تطبيق الكوتا النسائية لتأمين تمثيل المرأة، مع أن هناك من يعتقد أن المختلط يؤمن هذا التمثيل، في مقابل رأي آخر يقول إن تأمينها لن يتحقق إلا في قانون الستين. وبالتالي، فإن الاستحقاق النيابي في الربع المقبل يواجه خيارين: الأول إنجازها على أساس «الستين» أو تأجيل الانتخابات ليتمسك للبرلمان وضع

هل تجرى الانتخابات في موعدها؟

قانون مختلط شرط أن يقترن تأجيلها بإقراره لقطع الطريق على احتمال الطعن فيه أمام المجلس الدستوري، خصوصا إذا وضع فيه بند يضمن على أن تنجز الانتخابات في سبتمبر المقبل. في توقعات مصادر سياسية أنه خلافا لما يروج عن أن عمر الحكومة التي حازت يوم الأربعاء الماضي ثقة 87 نائبا سيكون قصيرا بحيث لا يتعدى الستة أشهر كون الانتخابات النيابية على الأبواب وهي مقررة في الربع المقبل، فإن مرجعا بارزا أشار إلى أن عمر الحكومة سيمتد فترة سنة على الأقل، لاسيما أن الجهود منصبه حاليا، ولمجرد انتهاء عطلة الأعياد من أجل بحث وإقرار قانون جديد للانتخابات، من المرجح أن يكون مختلطا بين الأكتري والنسبي، وهو ما تتكثف الاتصالات والمسايع من أجل الوصول إلى صيغة توافقية حوله. ومعنى ذلك أن المجلس النيابي الحالي سيسجري التمديد له بصرف النظر عما إذا كانت فترة التمديد ستكون حتى شهر سبتمبر المقبل أو أنها سيستعدي هذا التاريخ بانتظار استكمال التحضيرات والتجهيزات من أجل إجراء الانتخابات النيابية على أساسه. وبحسب مصادر مطلعة في المشاورات الجارية بهذا الخصوص، فإنه قد تم «حسم مسألة تأجيل الانتخابات النيابية (تقنيا) أقله لمدة 4 أشهر، على أن يمتد كحد أقصى لعام كامل للسماح لوزارة الداخلية والأجهزة المعنية باتمام استعداداتها اللوجيستية، باعتبار أن إدخال مفهوم النسبية إلى قانون الانتخاب ولمرة الأولى في تاريخ لبنان يستدعي إدخال تعديلات أساسية على العملية ككل من المستحيل أن تتم خلال فترة الأشهر الخمسة المقبلة». وقالت المصادر: «إن تيار المستقبل يعي تماما أنه لا إمكانية لإطلاق العودة إلى قانون الستين الذي يعتمد النظام الأكتري لوجود قرار نهائي بهذا الخصوص لدى الثلاثي عون - بري - حزب الله الذي يسوق للنسبية الكاملة رغم علمه باستحالة سير تيار المستقبل والنائب وليد جنبلاط بها، من هنا، بات محسوما أن الانتخابات المقبلة ستحصل وفق قانون مختلط يعتمد الأكتري في دوائر والنسبية في أخرى، على أن يتم التقام على التفاصيل خلال شهرين كحد أقصى».

قرار قانون جديد للانتخابات وموازنة العام 2017 في

طليعة الأولويات التي ستعمل حكومة الرئيس سعد الحريري على إنجازها هذا، وتطرحت التساؤلات حول الآليات الدستورية المطلوبة لإقرار قانون الانتخاب والموازنة في مهلة زمنية قصيرة إذا تقرر أن تجري الانتخابات النيابية في مايو المقبل وتكمن المشكلة الكبرى في أن عقد مجلس النواب ينتهي مع انتهاء العام الحالي ليبدأ العقد الجديد يوم الثلاثاء الذي يسبق 15 مارس المقبل. وبين المرجح أن يتجه المسؤولون إلى إقرار قانون يقوم على النظام المختلط، ما يعني أن ولاية مجلس النواب ستمتد أشهرا عدة لإجراء الاستحقاق النيابي نهاية الصيف المقبل نظرا للحاجة إلى تدريب الجميع على الانتخاب وفق نظامين انتخابيين، الأول أكثر اعتماد عليه اللبنانيون والثاني نسبي كان المطريرك الباروني السابق الكاردينال نصر الله صفيار أشار أمام محدثيه إلى أنه لا يجد أن هذا النظام قابل للتطبيق في لبنان.

في المقابل اعتمدت الدولة اللبنانية على الاتفاق الائتي عشري منذ عام 2005 حتى اليوم بعدما تعذر إقرار موازنات عامه طيلة كل هذه الفترة، وعادة ترفع وزارة المالية مشروع قانون الموازنة مع نهاية أغسطس من كل عام ليدرسه مجلس الوزراء ويحيله إلى مجلس النواب قبل 15 أكتوبر وحيث يجب على البرلمان إقرار الموازنة بعد درساها قبل نهاية العام أي في العقد المخصص لذلك بين منتصف أكتوبر ونهاية ديسمبر. في مطلق الأحوال وسواء اجريت الانتخابات في مايو المقبل أم تم تأجيلها تقنيا حتى نهاية الصيف فسيتكون ملحا ان يقر قانون الانتخابات وموازنة 2017 في فصل الشتاء مما يستدعي فتح دورة استثنائية لمجلس النواب.

وفي هذا الإطار، يلفت الأمين العام السابق لحزب الكتلة الوطنية المحامي جان حواط إلى أن رئيس الجمهورية ميشال عون قادر على أن يفتح هذه السدورة بالاتفاق مع رئيس الحكومة سعد الحريري حيث يجب في مرسومها تاريخ بدايتها ونهايتها مع برنامجها.

حواط يقول لـ«الأنباء» أنه من الأفضل أن تدوم هذه الدورة من مطلع العام حتى انطلاق العقد التشريعي العادي لمجلس النواب يوم الثلاثاء بعد 15 مارس المقبل، مشيرا إلى أن إقرار سلسلة قوانين الموازنة سرعيا لنظرها لا يحمله من كانت الإرادة السياسية تريد خلاف ذلك. ويؤكد حواط أن وزارة المالية تستطيع أن ترفع مشروع الموازنة قبل نهاية أغسطس، شرط أن تبرز هذه الخطوة في الإشارة إلى أنها أقدمت على ذلك في التوقيت المحدد الا أنه لا مجلس الوزراء السابق ولا مجلس النواب اقرا المشروع ولأن عمر الحكومة الراهنة قصير ولقرب إجراء الانتخابات النيابية مما يحتم إقرار مشروع الموازنة سرعيا نظرا ما يحمله من إيجابيات على مختلف الصعد وسعيا لوضع حد للمخاطر التي تقاومت في الفترة الأخيرة، والامم لأن إقرار الموازنة هو الخيار الذي يجب أن يتبع، ويلفت حواط إلى أنه لا خيار الا فتح دورة استثنائية لأنه يجب إقرار الموازنة قبل منتصف مارس إذا اجريت الانتخابات في مايو المقبل.

تقرير إخباري

هل يحصل تغيير في قيادة الجيش؟

قائد الجيش العماد جان قهوجي ينتظر قرار الرئيس ميشال عون بشأن وضعه لجهة ما إذا كان سيقبى في منصبه حتى انتهاء ولايته الممددة (سبتمبر 2017) أم سيعين بدلا عنه مع انطلاق الحكومة الجديدة. العماد قهوجي من جهته ليس في وارد الاستقالة أو طلب إغائه، وإن كان يشعر بتغيير في الظروف العامة المحيطة بعمله ومهامه بما في ذلك وجود وزير جديد للدفاع.. وإنما يترك القرار للرئيس عون وهو على استعداد للاتزام أي قرار ولا مشكلة لديه.. وبالنسبة للتقديرات السياسية، هناك من يعتبر أن الرئيس عون ينتظر قيام حكومة جديدة ليُدفع باتجاه تعيين قائد جديد للجيش ومدير جديد للمخابرات وإجراء تغيير في مجمل البنية القيادية للجيش.. وهناك من يتوقع استمرار العماد قهوجي حتى انتهاء ولايته العسكرية في شهر سبتمبر المقبل. ويقف وراء هذا التوقع جملة عوامل أبرزها: النجاحات والإنجازات التي يحققها الجيش اللبناني في حربه المفتوحة ضد الإرهاب.. وعدم وجود اتفاق سياسي على القائد الجديد للجيش، إضافة إلى رغبة لدى قوى وأحزاب أساسية أولها حزب الله في استمرار العماد قهوجي الذي يغادر منصبه في حال كان هو يريد ذلك وبناء على طلبه، وحي لا يبدو أي إجراء يتخذ في اتجاه تغيير قيادة الجيش وكأنه موجه ضده وبمثابة إقالة أو معاقبة له.

هل تحسن العلاقة بين الكتائب والتيار؟

تتوقع مصادر كتائبية قريبة من الرئيس أمين الجميل تحسنا في العلاقة مستقبلا بين حزب الكتائب والتيار الوطني الحر بدءا من الانتخابات المقبلة التي ستختلطها تحالفات موضعية في أكثر من منطقة، وتكشف أن الرئيس الجميل يسعى إلى إصلاح ما تم إفساده على صعيد العلاقة مع الرئيس عون، وأن الجميل اطلع على استطلاعات رأي جرت في شهر ديسمبر الماضي وأظهرت تراجعا على شعبية الكتائب حتى في منطقة المتن. مع انهيار تحالف 14 آذار الذي كان الإطار السياسي لعلاقة القوات الكتائب، ومع وصول العماد عون إلى قصر بعيدا وقيام ثنائية مسيحية أقصت الكتائب، ومع انكفاء النائب سليمان فرنجية إلى زغرتا.. لم يعد أمام حزب الكتائب إلا الذهاب باتجاه عون والتحالف مع التيار الوطني الحر، إذن لا حليف مسيحيا آخر للكتائب في هذه المرحلة وعشية انتخابات نيابية تبدو فيها فرص وأوضاع حزب الكتائب مهددة في مناطق أساسية مثل المتن والأشرفية وزحلة. وفي المقابل، هناك رغبة التيار الوطني الحر ورئيسه جبران باسيل في اجتذاب الكتائب وإقامة تحالف أو تفاهم معه لسببين أساسيين: الأول إبعاد الكتائب عن «الردة» وعدم التسبب بارتماء سامي الجميل في أحضان فرنجية في حال سدت الأبواب في وجهه مسيحيا وشعر بأنه لا مكان له في ثنائية التيار القوات.. والثاني هو إيجاب حليف ومرتكز مسيحي وإرساء توازن معين على الساحة المسيحية.